

[الجموع]

حاشية عند قوله: (المجموع: ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة..).

يخرج أيضًا (بحروف مفردة): "الإنسان" و "الرجل" إذا أريد بهما الجنس، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] وقولهم: الرجل خير من المرأة؛ فإنه يقصد بهما الدلالة على الآحاد لكن بالألف واللام الدالين على الاستغراق.

وأورد على قوله: (بتغيير ما) أن التغيير إنما يكون في جمع التكسير، فإذا قال بعد ذلك: (وهو صحيح ومكسر) كان تسامحا في العبارة.

وأجيب بأنه يريد بقوله: (بتغيير ما) أى تغيير كان سواء كان في البنية أو كونه محكوما به، وإذا كان كذلك كان جمع التصحيح متغيرا باعتبار ما، وهو لحوق العلامة.

وضابط باب "تمر": أن كل كلمة دلت على آحاد، ولحقت واحدها التاء أو ياء النسب فهي اسم جمع للجنس لا جمع، كـ "نبقة" و "نبق"، و "روم" و "رومى".

حاشية: جعل بعضهم باب: "فلك" و "هجان" من باب: "جنب" في أنه يطلق على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

[جمع المذكر السالم]

وقوله: (واو مضموم ما قبلها).

يريد به لفظا أو تقديرا، فلا يرد عليه: "مصطفون"؛ لأنه وإن لم يكن الضم قبل الواو لفظا فهو في التقدير، وإنما عدل عنه لغرض الدلالة على الألف المحذوفة.

حاشية عند قوله: (فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل: "قاضون").

قرأ بعض السلف: (والصابيون) [المائدة: ٦٩] بإثبات الياء، كأنه لما كانت منقلبة عن همزة أبقاها إشارة إلى ما هي بدل عنه.

ونحو: "جيل" و "حوبة" فإن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين، ولكن لما نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفت لم يجزوه على القياس إشعارا بالهمزة المحذوفة.

حاشية عند قوله: (وإذا كان صفة فمذكر " يعقل).

لو قال: فعلم لمذكر يعقل كان أجود، لأن نحو: "حمراء" و "سعدى"، لو سمى به مذكر، وجمع جمع التصحيح لجمع بالواو والنون، وليس بمذكر، ولأن الاسم لا يوصف بالعقل إنما العاقل مسماه.

ولو قال: وما حمل عليه لكان أجود أيضًا؛ لأن "العالمين" في جمع "العالم" ليس بعلم.

وأورد أن كلامه في جمع التصحيح للمذكر، فكونه مذكرا داخل فيه، فلو كان شرطاً لزم أن يكون خارجاً عنه، فيلزم كونه خارجاً غير خارج أو داخلاً غير داخل بحال. وأجيب بأنه لما قال هاهنا: وشرطه بالنسبة إلى من كان عاقلاً غير دخوله فيما تقدم، كما أجاب في شرحه.

حاشية هنا أيضًا: أورد النقض بقوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، إذ هو صفة جمع هذا الجمع مع انتفاء ما ذكر من الشرائط.

وأجيب: أما عند بعضهم فهم عقلاء، وأما عند الجمهور فإن الكواكب والسماء والأرض لما أسندت اليهم أفعال العقلاء من الإتيان والسجود، جعلت أحكامهم أحكام العقلاء، فكان يلزم على رأى هؤلاء أن يقال: لمذكر يعقل، أو منزل منزلته.

ولو قال لمذكر يعلم، كان أجود وأعم؛ ليدخل فيه مثل قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]؛ لعدم إطلاق العاقل على الله تعالى؛ لعدم الإذن الشرعي.

حاشية: وكذلك إذا كان "أفعل" "لا" فعلاء له ولا غيرها، نحو: "أكثر" و"ألحى"، فإنه يجمع بالواو والنون، تقول: "أكرون" و"ألحون".

حاشية: فإن وجد "فعلان" مما لا "فعلى" له ولا "فعلانه" كـ "لحيان"، ألحق بـ "فعلان فعلى" لكثرة، فلا يجمع بالواو والنون، وبعضهم يجمعه.

قوله: (و لا بناء تأنيث).

هو خلاف للكوفيين فإنهم أجازوا في: "علامة " و "نسابة ": "علامون " و "نسابون"، وفي: "طلحة " و "حمزة ": "طلحون " و "حمزون".

[جمع التكسير]

حاشية عند قوله: (فجمع القلة من المكسر: "أفعل " و "أفعال " و "أفعلة " و "فعلة").

ذهب الفراء إلى أن ما كان من الجمع على: "فعل " و "فعل " و "فعول " فهو جمع قلة، كقوله تعالى: ﴿ثَمَانِي حَجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧] و ﴿بِعَشْرِ سُورٍ﴾ [هود: ١٣] و ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].